



صفحة (٢)

صفحة (٣)

الثلاثاء ٢٠٢١/٦/٢٩ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٧ السنة التاسعة عشرة

كلمة في البداية

عن مركز «مدار» وما راكمه

بقلم: أنطوان شلحت

مع بداية هذا العام بدأ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار عقده الثالث وقد أصبح في جعبته إرث من الصعب استحصال ملامحه في عجلة، وذلك في طيف واسع من المجالات التي يمكن الإشارة إلى تميزه فيها على نحو ليس مبالغ فيه شديدة الخصوصية. ولعل ما يستلزم التذكير بهذا الأمر هو ضرورة الاستفادة من التجربة والإنتاج اللذين راكمهما المركز خلال هذه الفترة، ولا سيما من طرف الباحثين وجميع الذين يكتبون في الشأن الإسرائيلي، في سبيل مزيد من هذه المراكمة التي تعتبر أهم تعضيد لعملية البحث ذاتها الآن وفي المستقبل.

ومن الحق أن يشار في هذا الصدد إلى أن مركز مدار تميز من ضمن أمور أخرى بقدر كبير من استشراف سيروراتنا نحوها المشهد الإسرائيلي، وبرز هذا الأمر بشكل ملفت في تقاريره الاستراتيجية السنوية. وإحدى أهم تلك السيرورات تمثلت في محاولة اليمين الإسرائيلي الجديد إحكام قبضته على مفاصل الحكم، والتي نشهد في هذه الأيام نتائجها على أكثر من صعيد، وذلك في ضوء أنه هو من بات يقزّر جدول الأعمال الداخلي في إسرائيل وخطابها السياسي.

ولدى العودة إلى تلك التقارير الاستراتيجية يمكن ملاحظة أنها منذ العام ٢٠١٠ تحرص سنوياً على إيراد الوقائع المرتبطة بصعود هذا اليمين الجديد، ناهيك عن أنها استشرفت في حينه ما يحدث الآن، منوهة بأن استعمال مصطلح «اليمين الإسرائيلي الجديد»، بما في ذلك من جانب جهات إسرائيلية عديدة، جاء بغية جملة أهداف منها إقامة حد فاصل بينه وبين ما يسمى بـ«اليمين الإسرائيلي التقليدي»، ولا سيما الذي يمثل عليه قادة حاليون وسابقون في حزب الليكود الحاكم. وهذا اليمين الجديد يتألف من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، وجماعات قومية متطرفة، وحركات أبرزها «إم ترستسو».

كما أشير في التقارير كذلك إلى أن هناك إجماعاً لدى المتابعين والمحليين السياسيين على أن اليمين الجديد كان يتطلع على المدى البعيد إلى ترسيخ «واقع غير ديمقراطي» في إسرائيل، وإلى أنه نتج من أجل ذلك في أن يصرّف نظر الرأي العام عن مسائل مصيرية مثل «عملية السلام»، وفي أن يجعل اهتمام هذا الرأي العام مُنصباً على مسائل أخرى على غرار محاربة نشاط المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتأتيج الهجوم على المحكمة العليا والجهاز القضائي... إلخ.

ومن الباحثين الإسرائيليين الذين برزوا في هذا الصدد البروفيسور زئيف شطرنهيل من الجامعة العبرية في القدس (١٩٣٥-٢٠٢٠) الذي أكد (منذ نهاية العام ٢٠١١) أن هذا اليمين الجديد يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي وصفها بأنها تحظى بحكم ذاتي إقليمي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع الأنيقة (الناعمة) التي تقوم بالعمل أساساً في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف اللفظ المعرّب في الأراضي الفلسطينية المحتلة كل يوم، والذي ينزلق أيضاً إلى الشارع الإسرائيلي، أقل خطراً من نواح كثيرة من العمل البرلماني العادي والدوّب الذي قال إنه يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها، مضيفاً أن تحويل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وشّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمة لليهود، وهي أفضلية ستندرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، فإن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكف عن أن تكون دولة ديمقراطية. وكان هذا قبل أن تسنّ إسرائيل «قانون القومية» في العام ٢٠١٨، والذي كتب بعد سنه أن التجربة تعلمنا أن اليمين لا يعترف بقواعد لعبة بل بالقوة فقط، و«قانون القومية» هو استخدام فظ للقوة من أجل حرمان من ليس يهودياً حقوقه، ولذا فهو غير شرعي ويجب محاربته.

وترد في التقارير آراء لباحثين إسرائيليين آخرين عدا شطرنهيل تؤكد في شبه إجماع أن اليمين الإسرائيلي الجديد، العلماني والديني على حد سواء، يتحدّى من وجهة نظرهم المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمّر عن مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها، وأن جوهر الثورة الدستورية لهذا اليمين هو ضمان التفوق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما إطار يسمح بممارسة تفوق اليهود على غير اليهود، ويشدّد بعضهم على أنه لا يجوز الخطأ في نيات اليمين، بل كان خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية كانت منذ البدء نابعة من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كلي، وتخدم هدفاً واضحاً، كما أنها جسدت مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.



بينيت على كرسي رئاسة الحكومة.

(أ.ب)

بقاء الحكومة لأكثر من عام سيهزّ «عرش» نتنياهو في الليكود!

كتب بروهوم جرابيسي:

حيد الطاقم الوزاري المقلص للشؤون العسكرية والسياسية (الكابنيت)، عدا عن الحكومة كلها، من تحديد السياسات الاستراتيجية. ويقول هذا الشخص إن ما بات يفصل حزب الليكود عن الحكم هو نتنياهو شخصياً. ورغم ذلك، يقول الشخص ذاته إنه حتى الآن لا يوجد تمرّد في الليكود، ولكن في المقابل هناك همس وتذمر في صفوف قيادة الحزب وفي الكتلة البرلمانية، وأيضاً تدمر كهذا موجود في أوساط رؤساء بلديات من حزب الليكود، وقيادات ميدانية للحزب.

كما نشرت القناة التلفزيونية الإسرائيلية الرسمية (كان ١١) في الأسبوع الماضي، أن وزير الصحة السابق يولي إدلشتاين هاجم في محادثات مغلقة رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو، مؤكداً نيته المنافسة على رئاسة الليكود ضدّه في الانتخابات الداخلية القادمة. وحسب ما نشر، فإن إدلشتاين قال لمستعبيه إن إعلانه عن المنافسة على رئاسة الليكود ساعده، وقال: «كنت متأكدًا من مهاجمتي لكنني تفاجأت بأنني أينما ذهبت يقولون لي إن الوقت قد حان لتغيير نتنياهو». وحسب ما نشر فإن إدلشتاين يقوم بخطوات من أجل ضمان إجراء انتخابات تمهيدية في الليكود في الأشهر المقبلة. وقال: «لا أريد تأجيل ذلك كثيراً، لأنني أن أكون ثانيًا في القائمة. أنوي الانتصار» وادعى أنه في حال بدأت الحكومة الحالية تسجّل العقبات فإنه سيكون من الصعب منافسة نتنياهو.

وأضاف إدلشتاين: «لقد قام نتنياهو بكافة الأخطاء الممكنة. لماذا وافق على إعطاء جددون ساعر ونفتالي بينيت وبينيت غانتس والجميع رئاسة الحكومة ولم يوافق على منحها لأي شخص آخر من الليكود؟ لماذا على الليكود خسارة الحكم؟»

وحتى مطلع الأسبوع الجاري، فإن من لا يزال صامتا إلى الآن، أمام وسائل الإعلام، هو اللشخ الأقوى في الجهاز التنظيمي في الليكود، وزير المالية السابق يسراييل كاتس، ولكن تسريبات عدة في وسائل الإعلام قالت إن كاتس كان من أشد المعارضين لنية نتنياهو إجراء انتخابات داخلية سريعة لرئاسة الحزب وهيئاته، في محاولة لمنع منافسيه من تهيئة أنفسهم للمنافسة.

وسارع أحد المرشحين الأقوى في مواجهة نتنياهو، عضو الكنيست نير بركات، إلى إقامة مهرجان دعم له قبل أسبوعين، بمشاركة ٤ آلاف شخص، بينهم عدد من أعضاء الكنيست من الليكود، وكلفة إجمالية للمهرجان تقدر بنحو ٧٠٠ ألف شيكل، إلا أن هذا المبلغ لا يساوي شيئاً، لدى من حقق خلال عام واحد زيادة لأرباحه بنحو ٥٧٥ مليون دولار، وبات مع شقيقه يملكان ثروة تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، بحسب تقرير الأثرياء السنوي الذي تصدره المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر»، في شهر حزيران المنتهي، وهو بذلك عضو الكنيست الأغنى من دون منافس. وقد شارك في مهرجان دعم بركات أعضاء الكنيست من الليكود حاييم كاتس، رئيس مركز الليكود، والذي يواجه لائحة اتهام بالفساد، ورئيس كتلة الليكود في الكنيست ميكي زوهر، وأفي ديختر وكاتي شطرنهيل ونادى بركان وكيرن باراك وإيتي عطية وفطيم فلا.

وكما يبدو فإن في الحكومة الجديدة هناك من يعي تفاصيل ما يدور في حزب الليكود، ولهذا فإن الحكومة صادقت في مطلع الأسبوع، ضمن سلسلة من مشاريع قوانين وأنظمة تثبت حكمها، على مشروع قانون يجيز انفصال أربعة أعضاء كنيست عن كتلتهم البرلمانية، وتشكيل كتلة جديدة، حتى لو لم يكن النواب الأربعة يشكلون كتلة كتلتهم البرلمانية، بموجب القانون. وهذا القانون ليس جديداً، بل حاول فرضه بنيامين نتنياهو في العام ٢٠١٠، في سعي منه لشق كتلة كديما في العام ٢٠١٠. وكانت كتلة كديما المعارضة يومها هي الأكبر في الكنيست وتضم ٢٨ نائباً، برئاسة تسيبي ليفني، وسعى نتنياهو لإغراء منافسها على رئاسة الحزب، شأؤول موفاز، إلا أن مشروع القانون لم يقزّر في حينه.

وحتى اليوم، تولى رئاسة الحزب ٤ شخصيات: بيغن- ٣٥ عاماً، إسحق شميمير- أقل من ٩ سنوات، أريئيل شارون- ٥ سنوات، وبنيامين نتنياهو- ٤٤ عاماً على فترتين، وهي ما تزال مستمرة. إلا أنه منذ أن عاد نتنياهو لرئاسة الليكود، في نهاية العام ٢٠٠٥، في أعقاب انشقاق رئيس الحزب أريئيل شارون عنه، في شهر تشرين الثاني من ذلك العام، مؤسساً حزب كديما، فإن المهمة التي وضعها نتنياهو أمامه، أن يبقى لسنوات طويلة، وهذا تطلب منه «إزالة العوائق»، التي تمنع استمراره. ولأجل ضمان الهدف الذي وضعه نتنياهو لنفسه، عمل على مدى السنوات على إبعاد كل شخص من شأنه أن يهدد ولو بقليل بقائه في رئاسة الحكم، وراينا أسماء عديدة تساقطت بهذا الشكل أو ذاك، حتى من كتلة الليكود البرلمانية، أبرزهم لربما وزير الخارجية الأسبق سيلفان شالوم، وأسماء أخرى ليست ذات وزن، وكان آخرها من تم دفعه إلى خارج الحزب، جددون ساعر، الذي انشق عن حزبه في خريف العام الماضي ٢٠٢٠، تمهيدا لانتخابات آذار ٢٠٢١، التي كانت يومها تلوح في الأفق، وأقام حزبا أسماه «أمل جديد» وانضم إليه منشقون آخرون من الليكود، وخاض الانتخابات وحصل على ٦ مقاعد، أقل بكثير من طموحه ومن توقعات استطلاعات الرأي العام.

لكن العقبة الأساس التي أزاها نتنياهو من طريقه، لا بل ومن الليكود كليا، هو التيار الایدیولوجي القديم، الذي رغم تطرفه اليميني، في الجانب السياسي، وتمسكه بما يسمى «أرض إسرائيل الكبرى»، إلا أن هذا التيار سعى للجم سياسات نتنياهو في الشأن الداخلي وأيضاً في داخل حزب الليكود، مثل أن هذا التيار كان يعترض على قوانين عنصرية متطرفة، يرى أن إسرائيل ليست بحاجة لها، وتسبب الضرر لها على الصعيد العالمي.

بعد أن حقق نتنياهو كل هذا، لم يعد في الحزب شخص ذو وزن يهدد زعامته المطلقة لليكود، وحتى من أعربوا عن طموحهم لتولي رئاسة الليكود ومن ثم الحكم، قالوا إن هذا سيكون بعد نتنياهو.

لكن هذا المشهد، كما يبدو وصل إلى نهاياته، وقد بدأ نتنياهو يلهمس هذا، من خلال تصريحات «مقربين» لهذا الشخص أو ذاك، أو تسريبات إعلامية.

نتنياهو أمام واقع جديد في حزبه

حينما نقول إنه إذا ما ثبتت الحكومة الجديد لعام واحد على الأقل، فإن فرص نتنياهو للعودة إلى رئاسة الحكم ستتقلص، فلأن الجلوس على مقاعد المعارضة، لمن اعتاد أن يكون في المناصب الوزارية على مدى ١٢ عاماً متواصلاً، عدا ما سبقها، لن يكون مريحاً وأكثر من هذا، فإن الحلقات الحزبية في الليكود، التي يقودها أصحاب المصالح الكبيرة والصغيرة، التي كانت تتصل وتوجل في أروقة التكمير والوزارات المختلفة، ستجد نفسها منذ الآن، أنها فقدت قوة التأثير وتحقيق المصالح، وستكون معنية بعودة حزبا بأسرع ما يكون إلى رئاسة الحكم، وإذا ما أيقنت أن نتنياهو لن يحقق لها الهدف، فستتخلى عنه، علما أن نتنياهو هو اعتمد طيلة الوقت على هذه الحلقات ومن يقودها، كقوة ميدانية أساسية داعمة له.

وقد نقلت مجلة الشؤون الحزبية سيما كدمون، في تقرير لها في صحيفة «يديעות أخرونوت»، في نهاية الأسبوع الماضي، عن أسمتة شخصية كبيرة في الليكود، قوله لها إنه رويدا رويدا سيفهم الناس أن نتنياهو لن يعود إلى الحكم، إن كان بسبب جيله (٧٢ عاماً)، وتراجع مستوى التقديرات لديه، وأيضاً حسب ما يقوله الشخص ذاته، لأن نتنياهو نقل مصدر القرارات إلى المقر الدائم لرؤساء الحكومة، قاصداً إلى عائلته الصغيرة.

ويصف الشخص ذاته في حديثه للصحيفة كيف أن ممارسات نتنياهو أفضلت عمل ديوان رئاسة الحكومة، وكيف أن نتنياهو

تسعى الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مع بدء أسبوع عملها الثالث، إلى تثبيت حكمها على المستوى البرلماني، من خلال سلسلة تعديلات قانونية تلائم وضعية الائتلاف الهش، الذي يرتكز على ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، ما يخفف العبء البرلماني على كتل الائتلاف، من حيث ضرورة التواجد في الكنيست، لمنع أي خسارة في التصويت؛ وهذا بموازاة سعيها لتمرير تمديد سريان مفعول القانون المؤقت الذي يقضي بحرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل. ومن جهة أخرى، فإن مؤشرات التملل من بنيامين نتنياهو في حزب الليكود تتكاثر، ما يعزز الاستنتاج بأنه في حال صمدت الحكومة الجديدة لأكثر من عام، فإن فرص نتنياهو للعودة إلى رئاسة الحكومة من شأنها أن تتضائل.

سيكون هذا الأسبوع الامتحان الأصعب للحكومة، وليس أقل من ذلك للمعارضة اليمينية الاستيطانية، الليكود وحلفاؤه، في يوم الرابع من تموز المقبل، ينتهي سريان مفعول القانون المؤقت الذي يحرم العائلات الفلسطينية، التي أهد الولدين فيها من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، من لم الشمل، وهو القانون الذي تم فرضه كقانون مؤقت في العام ٢٠٠٣، ويتم تمديده سنوياً، في هذه الأيام، ولم تجد أي من الحكومات صعبة في تمديد هذا القانون، إلا أن حزب الليكود وحلفاؤه، أعلنوا رفضهم التماشي مع الحكومة والتصويت تأييدا للقانون، بهدف إسقاط الحكومة، رغم أن الحديث عن قانون توصي به الأجهزة العسكرية والاستخباراتية، إضافة إلى أنه تعبير عن العقلية العنصرية المسيطرة على سدة الحكم الإسرائيلي، وليس واضحاً ما إذا كان الليكود وحلفاؤه سيصمدون في هذا الإصرار، الذي في حال تم، سيقى ردود فعل صاخبة في الشارع الإسرائيلي.

في المقابل، فإن الأنتظار نتجه في الائتلاف الحاكم إلى ثلاث كتل: القائمة العربية الموحدة، وكتلة ميرتس التي ليس فقط عارضت القانون بل كانت ضمن من التمسوا للمحكمة العليا ضده قبل سنوات ليست قليلة، وكذا بالنسبة لحزب العمل، الذي زعيمته الجديدة، ميراف ميخائيلي، كانت من أصحاب الصوت العالي ضد القانون، ولذا فإن تمرير هذا القانون سيكون مؤشراً لمدى تماسك الائتلاف منذ بداياته.

الحراك في الليكود ومصير نتنياهو

سجّل رئيس الحكومة السابق رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، وما زال، سوابق وذروات في السياسة الإسرائيلية، فهو بات الشخصية السياسية الأكثر جلوساً على كرسي رئاسة الحكومة، ١٥ عاماً، بينما رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون، جلس على الكرسي ذاته ١٣ عاماً، وهو رئيس الحكومة الوحيد الذي حوكم بقضايا فساد خلال توليه منصبه، وهو ثاني زعيم لليكود من حيث المدة الزمنية- ٢٤ عاماً- في فترتين، مقابل ٣٥ عاماً لبنيامين بيغن.

إلا أن السابفة الأقوى لنتنياهو أنه الزعيم السياسي الإسرائيلي الوحيد، الذي يتمسك بكرسيه رغم فشله مرارا في تشكيل الحكومة، ويسعى لصد أي شخص يناقسه على رئاسة حزبه، أيضاً الآن، إلا أن نتنياهو بات يشعر بأجواء مخالفة في حزبه، وحسب التقدير، فإذا ما صمدت الحكومة الجديدة لأكثر من عام، مع بوادر ثبات، فإن «العرش» الذي بناه نتنياهو لنفسه في الليكود سيهتز، وكلما تقدم الوقت، سيصعب عليه البقاء على رأس حزبه. تميز حزب الليكود، على نحو خاص، بكثرة القلاقل الداخلية، حتى في فترة رئاسة مناحيم بيغن، مؤسس الحزب، في سنوات السبعين والثمانين، ولطالما وصلت النزاعات في الحزب إلى درجة العنف، وكانت دائماً تيارات متناحرة في الحزب، وشخصيات عديدة تنافس على رئاسته، ورغم ذلك فإنه منذ العام ١٩٤٨



(الغيب)

أثر العدوان: مشهد من بيت خانون.

دراسة جديدة: الحرب الأخيرة على غزة كشفت ثغرات تحول دون تمثين الدعاية/ الرواية الإسرائيلية

كتب عبد القادر بدوي:

لم تكف إسرائيل، وكعادتها، عن الاهتمام بصورتها أمام المجتمع الدولي، والظهور كواحة وحيدة للديمقراطية في الشرق؛ تلك الصورة التي شجّدت على مدار العقود الطويلة الماضية استناداً إلى دور «الضحية»، وجنباً إلى جنب مع شعار «معاداة السامية»؛ كمفهوم وكإطار عملت على تمديده وتوسيعه ليشمل كل منتقديها، أو منتقدي جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، كل ذلك من خلال ما يُسمّى بـ«الرواية الوطنية» أو «الرواية القومية» التي تتجنّد كافة أطراف النظام السياسي الإسرائيلي في ظلها - بعد أن تتم بلورتها وفقاً لمعايير صهيونية-أمنية بالدرجة الأولى؛ سياسية بالدرجة الثانية، كون إسرائيل تنفرد بكونها تمثّل حالة «المجتمع المجنّد» على كافة الصعد حينما يتطلب الأمر ذلك؛ في أوقات الحرب والسلام على حدّ سواء.

إن صوغ «الرواية الوطنية» التي تصك، وتحفظ، صورة إسرائيل خارجياً - إلى جانب الحفاظ على متانة، ومناعة، الجبهة الداخلية لمجتمعها المتصدّع أصلاً - قد حظيت بعناية دقيقة، واهتمام بالغ من قبل قادة المشروع الصهيوني وادواته، ودولة إسرائيل لاحقاً كأداة لتحقيقه، بل وتم اعتبارها ركيزة أساسية ومهمة من ركائز الأمن القومي الإسرائيلي؛ في إطار مساعيها الرامية لشُرعة وجودها - غير الطبيعي والغريب - في البداية، ولاحقاً، لإضفاء شرعية أيضاً على اعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين والدول العربية، واحتلالاتها المتكررة لأراضيهم، أو ما تبقى منها، وموضعة كل ذلك في إطار نهج/ سياسة «الدفاع عن النفس» لا أكثر.

إن هذه العملية بالإمكان ملاحظة تجلياتها بوضوح في الفترة الأخيرة؛ أي في إطار الحرب المستمرة على قطاع غزة؛ سواء أكان خلال المواجهات الفعلية أم خلال الحصار المستمر. في هذا السياق، تأتي الدراسة الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» في «جامعة تل أبيب»، بعنوان «الدروس المستفادة من عملية حارس الأسوار» في مجال الدعاية الوطنية» للكتاب يردين فتكي، الذي أسس قسم «الإعلام الوطني» في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية وترأسه لمدة ١١ عاماً، والمنشورة في ٢٠٠٦، ٢٠٢١، لتعطينا صورة مصغرة و/أو لمحة عن وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية للمعوقات التي تعترض عملية صوغ «الرواية/ الدعاية» الإسرائيلية، والدروس والعبر المستفادة، وهي تتناول بشكل رئيس المرحلة التي أعقبت العدوان الأخير على قطاع غزة خلال الشهر الماضي.

سنحاول هنا الوقوف عند أهم ما تضمّنته هذه الدراسة، علماً أن كل الأفكار والآراء والمصطلحات الواردة أدناه تُعبّر عن مصدرها/ أو عن كاتب الدراسة فقط.

توفير حلول «خلاقة» كان يتم خطاب إسرائيلي أكثر وضوحاً مع الرأي العام الإسرائيلي، يظهر من خلال مؤتمر صحافي يومي أو نصف يومي يُعقد مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع وغيرهما، يتم من خلاله استعراض الإنجازات المتحققة؛ التحديات والمعوقات؛ نقاط الضعف الرئيسية في العمل (لحفاظ على المصداقية)، والإجابة على الأسئلة الشائعة والسائدة في المجتمع حول الأحداث، من أجل خلق تواصل واع بالأحداث بين الجمهور العربي والقيادة السياسية والعسكرية.

الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الدولية المتوقعة لأي سلوك إسرائيلي خلال الحرب، والعمل وفقاً لهذا المبدأ، فعلى سبيل المثال، استجلبت عملية تدمير برج الجلاء (الذي يحتوي على المراكز الصحافية ومقرات لوكالات إعلامية إقليمية ودولي) في القطاع انتقادات دولية واسعة النطاق، بما فيها بعض وسائل الإعلام الأميركية، على الرغم من أن تدميره جاء بعد أن تم استخدامه لأغراض عسكرية من قبل «حماس». وهذا يفرض ضرورة وجود نقاش دقيق على أعلى المستويات قبل القيام بمهمة شبيهة؛ ضد الأبراج السكنية؛ المراكز الصحية والتعليمية، حتى في ظل الاستخدام العسكري لها من قبل «حماس»، لا بل والتنازل عن الهدف إن لزم الأمر تجنباً للحساسية الكبرى التي سيستبب بها على صعيد ردود الفعل الدولية السلبية التي ستتحول سريعاً، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى أداة ضغط سياسي على إسرائيل لوقف القتال، وهو ما حصل بالفعل. لكن كان من الممكن تحقيق هذا الهدف بطريقة أخرى؛ إحباط أنشطة «حماس» في المبنى بدون هجوم عسكري من خلال الكشف عن أنشطتها أمام الرأي العام الدولي، وبذلك تكون إسرائيل قد حققت أهدافها، لا بل واستطاعت تقديم رواية مثبتة بالدلائل تحظى باحترام وتقدير الجمهور الدولي أيضاً.

إن التفريق بين الدعاية المحلية والدعاية الدولية (الرواية والخطاب الإسرائيلي المقدم لكلا الجمهورين) أمر في غاية الأهمية ويتطلب بذل جهود كبيرة، فعلى سبيل المثال؛ شكّلت حادثة تدمير شبكة الانفاق التابعة لـ«حماس» في غزة والمعروفة باسم «المترو» حدثاً كبيراً بالنسبة للرأي العام الدولي، حيث لا يمكن فهمها دولياً تماماً كما هو الفهم الإسرائيلي المحلي لها، فهي بالنسبة للرأي العام الدولي شريان حياة رئيسي للفلسطينيين تُمكنهم من التنقل والوصول إلى الأماكن المختلفة، طالما أن هذا الرأي يبنى على قلة المعرفة والجهل بـ «حقيقة» الأمور.

لكل عملية عسكرية أزماتها الإعلامية؛ حيث أن بعض الحوادث الكبرى، والتي قد تعود بضرر كبير من الناحية الإعلامية والدعائية، تفتقر وجود خطة محكمة يتم فيها استخدام المحظور (المعلومات الاستخباراتية الدقيقة) بهدف قطع الطريق على محاولات شيطنة إسرائيل ووصفها بالإجرام (قتل الأطفال مثلاً)، وأن يتم اللجوء إلى أسلوب الدعاية الاستباقية لتقويض

مصادقية الخصم في طرحه للأخبار والحوادث من خلال تسخير أجهزة المخابرات وتوجيهها على الفور لإطلاق معلومات استخباراتية دقيقة من شأنها دحض المزاعم في حادثة ما عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.

العمل على تعزيز طاقم الإعلام العامل في مكتب رئاسة الحكومة، واختيار النخب الإعلامية ذات الكفاءة المهنية العالية، وأيضاً تلك النخب المؤثرة في عملية صنع القرار في الجيش ووزارة الدفاع ورئاسة الحكومة لتتمكن من إحداث التأثير المطلوب والتغذية الراجعة الدقيقة على مختلف الصعد، ولا يستثنى من ذلك رئيس الحكومة إذا لزم الأمر. لا بد وأن يتم التفريق بين المجموعات المختلفة المكوّنة للمجمعات الغربية، فعلى سبيل المثال، يشكل المسلمون وذوو الأصول الأفريقية والليبراليون قوة لا يُستهان بها في المجتمع الأميركي، وهذا الأمر يتطلب وجود آلية تواصل (مادة خطابية) قادرة على اختراق وإقناع هذه المجموعات بعيداً عن الخطاب العام الموجه للجمهور الأميركي باعتباره جمهوراً متجانساً، وهو تحدٍ كبير ماثل أمام إسرائيل اليوم في سياق عملية صوغ وبلورة «الدعاية الوطنية».

كفي سياق الحرب الأخيرة عن وجود ضرورة ملحة لتعزيز الاستثمار ليس فقط في المنظمات العابرة للحدود (المنظمات اليهودية المنتشرة في الدول المختلفة) والجمهور اليهودي والمناصر لإسرائيل في معظم الدول ليكون شريكاً في نقل «الدعاية الإسرائيلية» بل أيضاً الاستثمار في الجمهور المنتقد والمعارض لإسرائيل ومحاولة اختراقه واستمالة جزء كبير منهم لناحية «الرواية الإسرائيلية» عبر وسائل التأثير المختلفة، واستخدام المعلومات والبيانات، كون هذا الجمهور لا يزال أكبر بكثير من الجمهور المناصر لإسرائيل، فيمكن على سبيل المثال تجنيد العديد من المتطوعين ومنظمات مناصرة ومالية لإسرائيل في كل الدول للعمل وفق برنامج معد مسبقاً، وبادرة ذكية من الجهات الإسرائيلية الأمنية والسياسية المختصة، في ظل الشعور السائد بأن «الدعاية الإسرائيلية» قد فشلت خلال الحرب الأخيرة، لا يوجد خيار أفضل من الانخراط أكثر في شرح المعلومات والتوضيح للجمهور الإسرائيلي، وذلك على الرغم من كون هذا الشعور لا يعكس بالضرورة الواقع الحقيقي ولا يستند لأية مقاييس منطقية، ويتعرّز الشعور بالفشل كلما تركّز النشاط الإسرائيلي في هذا المضمار على الدوائر المغلقة ووراء الكواليس (مع الصحافة العالمية وشبكات التواصل الاجتماعي الخارجية) وغالباً ما يتم باستخدام اللغات الأجنبية، ما يبقّي السراي العام الإسرائيلي بعيداً عن هذه العملية، وبالتالي، قليل التأثير بها. لذلك، من المهم زيادة الوعي بين الجمهور الإسرائيلي حول حقيقة ما يحدث، من خلال المقابلات والكتابات والصور ومقاطع الفيديو التي يظهر فيها المختصون وأصحاب القرار.

مشاكل وُثّرت

تنطلق الدراسة من افتراض أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة كشفت عن وجود العديد من المشاكل والثغرات التي تقف في طريق تطوير وتمتين الدعاية الإسرائيلية لـ«الرواية الوطنية»؛ على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعليه؛ تُحاول البحث في هذه الثغرات؛ الطرق والوسائل الأنجع لتصحيحها وتغاديرها في الحروب المستقبلية؛ إلى جانب التساؤل حول أهم السبل الواجب اتباعها للحدّ من الشعور الإسرائيلي - الذي تعرّز خلال الحرب الأخيرة - بأن «الدعاية/ الرواية الإسرائيلية» قد أصيبت بالفشل.

إن انتهاء الجانب العسكري للحرب الأخيرة لا يعني انتهاء الحرب بتاتا، فإسرائيل أمام حرب من نوع أخرى؛ تتعامل فيها مع محاولات إبانها وملاحقتها، وجيشها، في المحاكم الدولية، والمنظمات، التي تصنّف كمنظمات عدائية؛ مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي تُبدي انخيازاً واضحاً للفلسطينيين، وتصرف نظرها عن «الإرهاب» الفلسطيني بكل صوره. إن التسليم بالقاعدة الإسرائيلية الفائلة بأن «الرواية الوطنية» أو «الدعاية الوطنية» الإسرائيلية هي ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي الإسرائيلي يفرض، من ضمن ما يفرضه، على الدولة بذل جهود حثيثة على هذا الجانب، بالتوازي مع الجهود الجبذولة عسكرياً وسياسياً، وفي الحرب الأخيرة، برزت جملة من الثغرات التي يجب الاستفادة منها - في إطار استخلاص الدروس - وهي على النحو التالي:

السواء؛ الجالية اليهودية؛ وأيضاً الجمهور الأفنجيلي، مع الإشارة إلى أن العمل على استقطاب الجمهور الديمقراطي في ظل عهد جو بايدن يزيد الأمر تعقيداً. على الرغم من الإنجاز العسكري، الذي حققته إسرائيل، إلا أن غياب الحدث «البارز» كإغتيال رأس الهرم السياسي أو العسكري لـ«حماس»، أو إعادة الجنود والمفقودين، تجعل من مهمة التواصل مع المجتمع المحلي أكثر أهمية، وإقناعه «بالنصر» وتسويق الرواية الإسرائيلية الرسمية أكثر صعوبة، خاصة في الوقت الذي استطاعت فيه «حماس» تقديم نفسها كمدافع عن القدس وحامية لها؛ تحريك الجمهور العربي في إسرائيل ودفعهم للمواجهة؛ والاستمرار في إطلاق الصواريخ حتى اليوم الأخير من الحرب. وهذا يتطلب العمل على

المجتمع المدني اليميني في إسرائيل.. NGO monitor نموذجاً

كتب وليد حباس:



(أخفق)

وقائع المحو الاستيطاني: مشهد من الخليل (قرب حلحول) في ١٧ حزيران.

الشوفيني، الأول، يعمل على المستوى الخطابي، وفي أحسن الحالات يتغني بالتأثير على الرأي العام من خلال منشوراته، أو الالتماسات التي يقدمها بين الحين والآخر إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية. بينما الثاني (المجتمع المدني اليميني) يعمل على مراعاة نفوذه داخل مؤسسات الدولة، من خلال التغلغل في القضاء، ونشر مثقفية داخل الإعلام، وبيروقراطية الدولة، والمناصب الحساسة، ويشكل بظانة سميكة محيطة بمؤسسة رئاسة الحكومة. NGO monitor ليست استثناء، بل إن قضية محاربة المنظمات الأهلية الفلسطينية من خلال المساهمة في إغلاقها، تشير إلى قدرة هذه المنظمة على التأثير على آليات صنع القرار داخل الإدارة المدنية.

الخطبة الإلهية في الخلاص، وتعارض مشيئة الله، وبالتالي لا يعقل أن يكون خطاب هذه المنظمات هو خطاب حقوقي. طالما أن خطاب حقوق الإنسان الحالي يعارض الخلاص الإلهي، فهذا يعني إما أن الخلاص الرباني يسير في الطريق الخاطئ، وإما أن خطاب حقوق الإنسان الذي طرحه هذه المنظمات هو خطاب مسيحي بشكل «خبيث» ويهدف إلى الكفر بالمشيئة الربانية. وبما أن الصهيونية الدينية على فئاعة تامة بأن الله وعد شعب إسرائيل بأرض إسرائيل، وأنه «هو» هانفد وعده الخلاص، فإنه أصبح واضحاً أن الخطأ يكمن في «المفهوم الخاطئ» للإنسانية وقيم حقوق الإنسان لدى هذه المنظمات، وبالتالي على الصهيونية الدينية أن تهيمن على المجتمع المدني وتصوب خصاصه. لهذا الغاية، تم إنشاء NGO monitor لمراقبة أداء المجتمع المدني «الكافر». بين يدي NGO monitor موارد مالية سخية جداً، بعضها مكشوف والبعض الآخر ما يزال مستورا. بالإضافة إلى رأس المال الأميركي الذي ينهمر بسخاء من قنصوات المحافظين الجدد إلى منظمة NGO monitor. وتقوم الوكالة اليهودية (بالمناسبة، وربما للمفارقة التي تدل على نفوذ اليمين الصهيوني الجديد، رئيس الوكالة الأخير، يتسحق هيرتسوغ، يعتبر من اليسار الصهيوني) بتسهيل تجنيد الأموال وإيصالها إلى NGO monitor. كما أن شيري أندرسون، من أهم الرأسماليين الإسرائيليين وكانت على مدار ٢١ عاماً من أكبر مالكي بنك هيووليم (حتى ٢٠١٨)، لها مساهمات واضحة في تسهيل وصول أموال المتبرعين إلى NGO monitor.^(١)

مشروع الصهيونية الدينية، ولا يقصد باستيطان المجتمع المدني مجرد إنشاء المزيد من الجمعيات والمنظمات اليمينية الداعمة للاستيطان مثل «ريفايم»، «أماناه»، أو «أنايم» وغيرها؛ بل إن المقصود هو إنشاء منظمات غير حكومية يمينية هدفها إعادة تعريف المجتمع المدني من جديد، وإنتاج خطاب «حقوق إنسان» بديل - يكون خطاباً يمينياً صهيونياً. وقد يرى البعض خطأً بأن خطاب حقوق الإنسان الصهيوني اليميني، هو انتقائي، بل إنه تحريف للمفهوم العالمي لخطاب حقوق الإنسان. لكن الصهيونية الدينية تتغني قلب المعادلة، وهو تحويل كل الخطاب العالمي لحقوق الإنسان إلى خطاب محرف وانتقائي، ومحاولة تقديم رؤية الصهيونية الدينية لمفهوم حقوق الإنسان باعتبارها الاتجاه الرئيس (mainstream) المصائب والمعاري. قد تبدو هذه مهمة «حمقاء» وأقرب للاستحالة منها إلى التطبيق العملي، بيد أن اليمين الصهيوني الجديد بشكل عام، والصهيونية الدينية بشكل خاص، قد قطعا شوطاً لا يجب الاستهانة به، وإن كان ما يزال في مراحله الأولى.

«حقوق الإنسان مع قهوة ساخنة»^(٢). عند التوقف عند هذه التقارير، بالإضافة إلى الدراسة المعقدة والمفصلة حول لجان العمل الصحي والتي صدرت العام ٢٠٢٠،^(٣) تتضح القدرة الهائلة لمنظمة NGO monitor على الوصول إلى المعلومات، فتمت سير ذاتية مفصلة لأهم الموظفين الإداريين والماليين، بالإضافة إلى أعضاء مجلس إدارة اللجان، ناهيك عن ميزانية تفصيلية منذ العام ٢٠١٤ تبين مصدر التمويل، حجمه، هدفه، وطرق استخدامه. بالنسبة لمنظمة مثل NGO monitor، فإن مسألة «دعم الإرهاب» أو «خطيئة» مناصرة حركة المقاطعة (BDS)، أو العلاقة مع تنظيمات سياسية فلسطينية، هي مجرد حجة مقبولة عالمياً لمحاربة المجتمع المدني الفلسطيني. لكن عند تحليل منطوق عمل NGO monitor بعد الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أيضاً منظمات إسرائيلية وأخرى دولية تقع تحت مظلتها، سنرى أن هذه المنظمة الصهيونية اليمينية ترمي إلى تطوير مفهوم جديد للمجتمع المدني يشكل رافعة أخرى لليمين الصهيوني الشوفيني صاحب نظرية «تفوق العرق اليهودي».

فمثلاً، تيار الصهيونية الدينية (ويجب ألا نغفل أن نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، هو أحد زعماء الصهيونية الدينية وإن كان يعتبر أقرب إلى الصهيونية الدينية الأقل تشدداً أو اللايت light هو تيار يميني متشدد يجمع ما بين المشروع الصهيوني السياسي في إقامة دولة يهودية وما بين الرؤية الخلاصية الربانية التي ترى أن الاستيطان (خصوصاً في الضفة الغربية) هو شعيرة دينية، وفعل له قدسيته، وترى الصهيونية الدينية بأن مهمة دولة إسرائيل، والمجتمع الدولي عموماً، هي الحفاظ على كل شبر من «أرض إسرائيل» بما فيها الضفة الغربية. ولقد كان اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣، ولاحقاً خطة شارون للانفصال عن غزة (٢٠٠٥)، بمثابة صفتين متلاحقتين للصهيونية الدينية. وفي إثر خطة الفصل بالتحديد، ارتأت الصهيونية الدينية أن المجتمع الإسرائيلي قد «تلوث»، وبهتت صهيونيته غير المدعومة أصلاً بصلابة توراتية ورؤية مسيانية خلاصية، وعليه، حدثت تغييرات دراماتيكية في ممارسة الصهيونية الدينية والتي توجهت إلى تنفيذ نوعين من الاستيطان: أولاً، تكثيف استيطان التلال والهضاب في الضفة الغربية، ثانياً، استيطان قلوب الإسرائيليين أنفسهم داخل أراضي ٤٨، ويقوم استيطان القلوب على «هجرات» للمستوطنين من مستوطنات الضفة إلى داخل المدن الإسرائيلية لتكوين أنوية توراتية «تعلم» الإسرائيلي كيف يكون صهيونياً «على الصراط المستقيم».^(٤) وهناك نوع ثالث من الاستيطان الذي تقوم به الصهيونية الدينية، وهو استيطان المجتمع المدني، باعتباره ميداناً ثالثاً للعمل، له أدواته ومنطقه المختلفان، لكنه يتكامل مع نوعي الاستيطان الآخرين كضرورة لا بد منها من أجل تمكين

في ليلة ٩ حزيران الحالي، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية منطقة مدينة البيرة، وتوجهت مباشرة إلى مبنى السرطاوي حيث مقر لجان العمل الصحي الفلسطيني، مع ساعات الفجر اكتملت «المهمة العسكرية» وانسحبت القوة بعد أن عاثت خراباً داخل المقر المكون من طابقين، صادرت الملفات والأقراص الصلبة، وعلقت أمراً عسكرياً بإغلاق المقر لمدة ٦ أشهر.

تبرر السلطات الإسرائيلية هذا الإغلاق التعسفي بادعاء أن لجان العمل الصحي هي منظمة غير حكومية تابعة لتنظيم الجبهة الشعبية، والتي تشكل أحد مصادر تمويله، والدليل الذي تستند إليه السلطات الإسرائيلية، هو أن المدير المالي والإداري للجان هو وليد أبو راس الذي تمت محاكمته قبل حوالي عام بتهمة القيام بعمليات عسكرية تسببت بمقتل الإسرائيلية رينا شيريف بالقرب من رام الله. وإن كان التقرير الإسرائيلي غير مقبول، إلا أنه قد يبدو للوهلة الأولى «معقولاً» بناء على العقيدة الأمنية التي تسخر الكثير من ممارسات سلطات الاحتلال، لكن على ما يبدو، هناك لاعب رئيس آخر، تحرك من خلف الكواليس، ودفع بشكل فعال إلى إغلاق لجان العمل الصحي دون أن تحركه الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. هذا اللاعب هو منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية أو NGO monitor.

منظمة NGO monitor هي إحدى منظمات «المجتمع المدني السعي»، كما يسميها البروفيسور أمل جمال.^(٥) وهي واحدة من العديد من المنظمات البحثية (مثل معهد الدراسات الاستراتيجية الصهيونية) والأكاديمية (مثل «إم ترانسو» وكلية عيسو زولدن للسياسات والإعلامية (مثل كيرن تيكا والفتاة السابعة وصحيفة مكور ريشون) والحقوقية (مثل شورش هادين) والاستيطانية (مثل منظمة ريفاييم) ومنظمات التفكير الاستراتيجي (مثل منتدى كوهيلت الذي شارك بإعداد قانون القومية للعام ٢٠١٨). تنتمي هذه المنظمات إلى معسكر اليمين الجديد وتحمل أيديولوجيا محافظة شوفينية وبدأت تنتشر وبقوة داخل المجتمع الإسرائيلي خلال العقد ونيف السابقين. وسبق أن تناول المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار - هذا الصعود للمجتمع المدني اليميني الذي ما يزال في بداياته، لكنه وصل إلى مراحل متقدمة من مأسسته المجتمعية.^(٦)

تركز هذه المقالة من جديد على عمل NGO monitor وتلقي الضوء على المزيد من أعمالها.

أقيمت الـ NGO monitor في العام ٢٠٠١، باحتضان من، وتحت رعاية، مركز القدس للشؤون العامة (JCPA)، وهو مركز أبحاث صهيوني مقره القدس ومختص بالدبلوماسية والشؤون الخارجية. يصف المركز باعتباره متناعماً مع تيار المحافظين الجدد الأميركي ويتم تمويله من قبل شيلدون أديلسون، الملياردير الأميركي صاحب سلسلة كازينوهات في لاس فيغاس، والذي دعم بسخاء حملة ترامب، لكنه أيضاً من أشد الداعمين لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية.^(٧) في العام ٢٠١٧، انفصلت NGO monitor وتحولت إلى منظمة مستقلة مالياً وإدارياً، ووضعت نصب عينها هدف مراقبة عمل المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي لا تتوافق مع رؤية اليمين الصهيوني الجديد، وعمل كل ما يمكن فعله لتجفيف مواردها ومصادر تمويلها.

في موقعها الإلكتروني، وهو موقع متطور جداً ويشكل قاعدة بيانات إسرائيلية يمينية تدل على قدرة هائلة للوصول إلى المعلومات، ثمة قائمة بحوالي ١٠٠ منظمة غير حكومية تم تصنيفها على أنها «معادية للسامية»^(٨) بيد أن «معاداة السامية» حسب رؤية NGO monitor لا تعقد بها المنظمات المعادية للصهيونية، أو اليهود بشكل عام، وإنما المقصود هي المنظمات التي لا تتوافق مع رؤية اليمين الصهيوني الجديد، وبالتحديد تيار الصهيونية الدينية (وسنشرح كيف ترى الصهيونية الدينية محيطة الإسرائيلي والفلسطيني بعد قليل).

وعليه، ثمة ثلاثة أنواع من المنظمات في هذه القائمة: أولاً، منظمات غير حكومية فلسطينية، مثل لجان العمل الصحي (بالإضافة إلى معظم المنظمات الفلسطينية المعروفة)، والتي تحاول NGO monitor أن تفكر علاقة ما بين هذه المنظمات الفلسطينية ودعم «الإرهاب» ثانياً، منظمات دولية، سواء عربية أو أجنبية، والتي تحاول NGO monitor أن «تفضحها» باعتبارها تمول المنظمات الفلسطينية، وبالتالي تسعى إلى تخفيف مصادر تمويل المجتمع المدني الفلسطيني من خلال مهاجمة الممولين المباشرين. وثالثاً، هناك منظمات غير حكومية إسرائيلية، معظمها محسوبة على اليسار الصهيوني مثل بتسيلم وغيشا، وغير عاميم وغيرها. وتحاول NGO monitor خلال مهاجمة هذه المنظمات الإسرائيلية الهيمنة على عملية إنتاج خطاب حقوق الإنسان بحيث يتوقف عن كونه خطاباً يستند إلى مبادئ عالمية مثل المساواة، العدالة، الحقوق العالمية، ويتحول إلى خطاب صهيوني يميني، من طراز المحافظين الجدد، يجعل من أيديولوجيا الصهيونية الدينية المعيار الأساس الذي يفصل ما بين الحق والباطل. فقط فيما يخص لجان العمل الصحي التي تم إغلاقها من قبل الجيش الإسرائيلي، هناك ١٥ تقريراً ونشرة وتصريحا صحافياً^(٩) وبودكاست (يحمل الاسم المنقوع: بودكاست

هوامش

- Amal Jamal, "The Rise of 'Bad Civil Society' in Israel Nationalist Civil Society Organizations and the Politics of Delegitimization," SWP Comment, 2/2018, 2018.
- يمكن بهذا الشأن مراجعة تقارير مدار الاستراتيجية خلال العقد ونيف الماضيين، موقع مدار على شبكة الانترنت.
- Wikipedia, "Sheldon Adelson," 2021, https://en.wikipedia.org/wiki/Sheldon_Adelson.
- NGO monitor, "NGOs," 2021, <https://www.ngo-monitor.org/ngos/>.
- NGO monitor, "Health Work Committees (HWC)," 2021, <https://bit.ly/3h8nLQ>.
- استمع إلى البودكاست هنا: <https://bit.ly/2T0nRbq>.
- NGO monitor, "Health Work Committees' Ties to the PFLP Terror Group," 2020, <https://bit.ly/3j9B0GR>.
- المزيد عن الصهيونية الدينية، تابع بودكاست مدار على موقع مدار (انظر هنا: <https://bit.ly/3g0W6HC>)، وبالتحديد الحلقة 2 والحلقة 5. أو تابع السلسلة التعليمية المكونة من ثلاث حلقات حول الصهيونية الدينية.
- انظر مثلاً صفحة "من نحن" على موقع NGO monitor، على الرابط <https://www.ngo-monitor.org/about/>.
- أوري بلاو، NGO monitor المنظمة التي تلاحق مؤسسات اليسار لا تريدكم أن تكشفوا مصادر تمويلها، هآرتس، 2012. <https://www.haaretz.co.il/magazine/1.1636887>.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨»

محور العدد:

إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية



النسوية وتأثيرها في الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي

كتب أنس إبراهيم:

«أتاليا امرأة استثنائية، أظهرت شجاعة نادرة، وكانت مشاهدة التحولات التي طرأت على عائلتها تجربة ملهمة جدا» هذا ما كتبه آييلت فالدمان في عمودها الصحافي في صحيفة «نيويورك تايمز» تعليقا على فيلم «Objector» (٢٠١٩)، وتحديدا في وصف المرأة الإسرائيلية التي يتمحور الفيلم حولها، وهي أتاليا بن أبا، التي استنكفت ضميريا عن الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي العام ٢٠١٧.

«في السادسة من شباط من هذا العام رفضت الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي في تحدٍ لسياسة التجنيد الإيجابي الإسرائيلية، وفي ذلك اليوم، تماما مثلما توقعت، أرسلت إلى سجن عسكري» هكذا كتبت بن أبا خلال العام ٢٠١٧، مرجعة سبب رفضها للخدمة العسكرية إلى أسباب ضميرية: «أؤمن أنه لغاية تحقيق الأمن لكل الناس في فلسطين وإسرائيل، فعلى الحكومة أن تغير سياساتها وعلى الاحتلال أن ينتهي»، وفيلم «Objector» وثائقي للمخرجة مولي ستويارت، يوثق تجربة بن أبا في رفض التجنيد العسكري منذ بداية اتخاذها لقرار الاستنكاف الضميري، مروراً بالمناقشات العائلية الداخلية التي عكست تنوعاً في الأجيال الصهيونية في إسرائيل، وانتهاء بمقابلة مع ما يُعرف باللجنة الضميرية العسكرية المكونة من أربعة ضباط عسكريين ومدني أكاديمي والتي يرجع إليها البت في التمييز بين أولئك الذين يرفضون لأسباب سياسية مثل الاحتلال، وأولئك السلميين جوهريا والذين سيرفضون الالتحاق بأي مؤسسة عسكرية أو أمنية.

الاستنكاف الضميري وموقع الخدمة العسكرية من المواطنة في إسرائيل

أعاد نجاح فيلم «Objector» محليا وعالميا، تسليط الضوء على مسألة رفض التجنيد العسكري الإيجابي، أو ما يُعرف بالاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية، واستناداً إلى المادة السادسة والثلاثين من قانون الخدمة العسكرية في إسرائيل للعام ١٩٨٦، فإنّ لوزير الدفاع الإسرائيلي السلطة في إعفاء أو تأجيل الخدمة العسكرية لأي جندي، نساء ورجالا، من استكمال خدمتهم العسكرية في «الجيش الوطني»، لأسباب تتعلق بمتطلبات تعليمية، أمن المستوطنات، الحالة الاقتصادية الوطنية، ظروف عائلية أو أية أسباب أخرى. إضافة إلى هذه الأسباب، فإن القانون ينص على أن إعفاءات أخرى قد تُمنح للنساء بشكل خاص اللاتي يرغبن في إعفاهن من الخدمة العسكرية للأسباب التالية: (١) الأزواج، الأمومة أو الحمل، (٢) الاستنكاف الضميري، (٣) الخلفيات العائلية الدينية - كنساء الحريديم، ويوضح قانون الجيش الإسرائيلي الاستنكاف الضميري بالقول إنّ الجيش الإسرائيلي سيحترم وجهة نظر المستنكف الضميري بشرط أن تكون وجهات نظره أصيلة ومترسخة فيه، وهذه الغاية، تتكون لجنة عسكرية خاصة، يترأسها ضابط التجنيد العسكري أو نائبه، وتوكل إليها مهمة

الاستماع، أو كما يظهر في فيلم «Objector»، وفي شهادته أخرى لمستنكفات ضميريات هذه المهمة تتحول إلى نوع من التحقيق الذهني في الآراء والمعتقدات للتمييز بين المستنكف الضميري، أي التسلمي في جوهره، وبين المستنكف لأسباب سياسية مثل الاحتلال، الأول، التسلمي، يعفى من الخدمة العسكرية، لأنه، وكما يوضح الجيش الإسرائيلي في قانونه، فإنّ الإغفاء للاستنكاف الضميري يأتي من حقيقة أن الدولة ترى في حرية الضمير حرية أساسية من الحريات الإنسانية ويشكل هذا الموقف جزءاً هاماً من المجتمع المتسامح الذي يرى في الرفض ظاهرة إنسانية يجب احترامها. بينما النوع الآخر من الاستنكاف، السياسي، تُرفض لأسبابه، لكونه اعتراضاً مباشراً على الدولة، وعلى أفعال برتحتها جيش الدولة، أي جيش الشعب، وعادة ما يعفي المستنكف السياسي فترة أطول في السجن العسكري من الضميري الذي أو التي ما إن تقررز اللجنة العسكرية أنها بالفعل شخصية سلمية في جوهرها، تعفى من الخدمة العسكرية وينطق سراحها من السجن خلال من بين عديد المعاملات التي تُجرى خلال فيلم «Objector»، تظهر مفردات ذات علاقة مباشرة بالخدمة العسكرية بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات المواطنة الإسرائيلية، وكذلك، بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات اليهودي الإسرائيلي الجديد، التقيض لليهودي القديم، ولكن، الذي صُغ صهيونياً لتأثير يحدث له ما حدث لليهودي القديم في معسكرات الاعتقال النازية، «الصعب المدني»، «الاستنكاف الضميري»، «الخائنة» كلها مفاهيم استخدمت في سياق دفاع أتاليا عن نفسها أمام عائلتها والمجتمع الإسرائيلي، وفي سياق الهجوم عليها من قبل عائلتها والمجتمع الإسرائيلي. يظهر أخوها، أميتاي، متفهماً لموقفها وهو الذي تحضل على إعفاء من الخدمة العسكرية بعد سنوات عديدة درس فيها في الخارج ووظف أفكاراً مناقضة للاحتلال الإسرائيلي. بينما يقف والداه، وعمها الذي يصرح بأن فلسفة الاعتف هي للضعفاء، ضدّها معتقدن بأن الخدمة العسكرية هي واجب مدني لا يجب مساءلته على الإطلاق.

الإشكالية التي تطرحها أتاليا على عائلتها، والتي تطرحها المستنكفات التطريبات على المجتمع الإسرائيلي، تكمن في مساءلتهن لمؤسسة، هي الجيش الإسرائيلي، تعدّ مدخلا للمواطنة في إسرائيل، وقد احتلت مكانة أساسية في تكوين المجتمع والدولة في إسرائيل حتى قبل التطهير العرقي في فلسطين العام ١٩٤٨ الذي تبعه إنشاء دولة إسرائيل. بذلك نشأ سؤال فضّل المؤسسة الاستعمارية عدم طرحه على الإطلاق، أو التظاهر بعدم وجوده أصلاً. فيحسب الجيش الإسرائيلي، فإن ما يقارب ١٢٪ من المرشحين



أتاليا بن أبا.

كليا، أي ضدّ عنف الفلسطينيين وضدّ عنف الجيش الإسرائيلي، بطريقة ما مجرد موقف متجزء من الواقع لا يتمكّن إلا من يستمتع بالامتياز الاستعماري للرفض أو القبول التفكير فيه والمرور بتجربة سجن لمدة أقل من شهرين فقط والاستمتاع بهذه التجربة، كما تصف في شهادتها لموقع Tablet Magazine. بينما موقف بن أبا، تطوّر منذ العام ٢٠١٧ حتى الآن، من موقف معارض للخدمة العسكرية بسبب الاحتلال، إلى موقف مناهض وناشط ضدّ عنف المؤسسة الإسرائيلية المماسس ضدّ الفلسطينيين، كما في الشيفخ جراح والمستوطنات في الضفة الغربية.

لكنّ حتى موقف بن أبا الذي وصفته محررة نيويورك تايمز بالشجاع والاستثنائي، لا يزال موقفاً تضامنياً ضميرياً يتوقف عند مساءلة ما تفعله الدولة في اللحظة الحاضر، ولا يسأل جذور تكوين هذه الدولة، أي العودة إلى أساس المشروع الاستعماري الصهيوني الذي تناس على انقراض الوجود الفلسطيني.

لكنّ كلا الموقفين ينتميان إلى إرث الفلسفة النسوية الإسرائيلية التي اعتبرت الجيش الإسرائيلي مؤسسة عنيفة أبوية تخلق مزيداً من العنف وتُمارس العنف ضدّ النساء، وكذلك لدى بعض التيارات النسوية، التي مزجت هذه الاحتجاجات بالاحتجاج ضدّ العنف الممارس ضدّ الفلسطينيين، مع ذلك، حتى اللحظة، وبسبب الإجراءات القانونية الشكلية التي تفرضها المؤسسة العسكرية بما يتعلق بإجراءات الاستنكاف الضميري، لا يزال هذا النوع من الرفض محصوراً بعشرات النساء فقط لا غير خلال العقدين الأخيرين، واللاتي استنكفن ضميريا واعتقلن لفترات قصيرة لم تتجاوز بضعة شهور قبل إطلاق سراحهنّ والبت في أنّهنّ بالفعل، «سلميات بشكل جوهرى»!

مصادر

What happens if you refuse to serve in the IDF? Tal Kra-Oz, Tablet Magazine, March 17, 2021.

On women's refusal in Israel, Tali Lerner, War resister's international.

Atalya Ben Abba refuses to serve in the Israeli military, gets sentenced to a further 30 days in military detention, Atalya ben Abba, May 11 2017.

Conscience Objection, Israel Ministry of Foreign Affairs: <https://mfa.gov.il/MFA/AboutIsrael/State/Law/Pages/Conscience%20Objection%2013-Jul-2005.aspx>.

المساحات الخبوية داخل المؤسسة للخبور النسائي، وبين إدراك الحركة النسوية ضرورة تحقيق المساواة في المواقع والوظائف العسكرية كإداة المطالبة بمساواة جندية كاملة داخل المجتمع الإسرائيلي. فكان الاعتقاد لدى الحركة النسوية الإسرائيلية أنه لو تمكّنت النساء من أن يكنّ شريكات في حمل عبء الأمن القومي، فسينظر اليهنّ على أنّهنّ مساويات للرجال، وذلك سيؤدي إلى تقليص اضطهاد النساء وقمعهنّ بسبب اعتبارهنّ ضعيفات جسدياً وسياسياً. ذلك دفع بالحركة النسوية الإسرائيلية إلى دعم الجيش الإسرائيلي، دعم الالتحاق بالخدمة العسكرية، ودعم وصول النساء إلى مواقع متقدمة في التراتبية العسكرية، وبالعموم، الصراع من أجل حقوق النساء داخل الإطار العسكري.

إلا أن هناك أصواتاً نسوية أخرى داخل الحركة النسوية الإسرائيلية التي تُجادل بأنّ المنظومة العسكرية بكلّيتها تنطوي على ممارسات قمعية للنساء مثل التحرش الجنسي الذي يُنظر إليها باعتباره ممارسة طبيعية، بينما أخريات يذعن أنّهنّ بغضّ النظر عن حجم التغيير الحاصل في المؤسسة العسكرية، فلا يزال الواقع الجندي غير المتكافئ قائم في المجتمع، بينما هناك التوجه الراديكالي الذي يمزج بين النضال النسوي والنضال لإنهاء الاحتلال والعنف في فلسطين التاريخية.

مع ذلك، هناك فرق جوهرى بين معارضة الخدمة العسكرية والمؤسسة العسكرية بسبب وظيفتها الاستعمارية بالنسبة لليسار الراديكالي الإسرائيلي، أو بسبب الاحتلال بالنسبة لليسار الليبرالي الذي يقبل الدولة بتاريخها الاستعماري الإجرامي بشرط أن يتوقف ذلك التاريخ عند العام ١٩٤٧، أي المطالبة بإنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والشماخ بإنشاء دولة فلسطينية، وبين معارضة الخدمة العسكرية والمؤسسة العسكرية من دون أن التزام سياسي تجاه الفلسطينيين أو تجاه تاريخ الدولة، وهي المعارضة التي تظهر في موقف هاليل رايبين، الشابة الإسرائيلية التي رفضت الالتحاق بالجيش الإسرائيلي تحت بند الاستنكاف الضميري: «هل أرفض الخدمة العسكرية لأنني ربيت بهذه الطريقة، أم أرفضها لأنني أصعب قرارى بنفسى؟ إن استخدمت كلمات مثل «احتلال» أو «سياسة حكومية»، سيتم النظر إليّ كمستنكفة سياسية، ك شخص يرفض الخدمة بسبب أفعال ارتكبتها جيشنا. إن لم يكن الأمر بسبب الاحتلال فسيتّم الإعفاء. لكنّ رفضي هو بسبب اعتراضي على العنف كليه، وليس بسبب الاعتراض على الاحتلال الذي هو مجرد شكل من أشكال العنف، وكلا، لن أؤذي الخدمة العسكرية حتى في الجيش السويسري، لأنّ جوهر اعتراضي هو على أي تنظيم عسكري، على كل أشكال العنف».

موقف رايبين يختلف من موقف بن أبا، فإربين ضدّ العنف

واقتصادياً على مفاصل الدولة والمجتمع الإسرائيلي؛ مثل البدو، الدروز والمجموعات المثلية والكويرية الإسرائيلية. وبوصفه فضاء ذكورياً مطلقاً، تصبح علاقة النساء بالجيش الإسرائيلي أشدّ تعقيداً من علاقة الذكور ومكانتهم في الجيش؛ فمن جهة تتعامل الدولة نظرياً مع النساء بوصفهنّ شريكات بالتساوي في المواطنة، ولكن في الآن ذاته، ولعدم قدرتهنّ على التساوي بشكل كامل مع الذكور في الخدمة العسكرية والهيكلة التنظيمية للجيش الإسرائيلي، يُنظر اليهنّ على أنّهن غير قادرات تماماً على أن يكنّ متساويات في المواطنة وما يتبع ذلك من هيمنة على المواقع السياسية الحكومية والعسكرية الحساسة.

النسوية، النساء والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية

شكلت النساء جزءاً أساسياً من مشروع الاستعمار الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ ما قبل إنشاء الدولة العام ١٩٤٨، وبشكل خاص كُنّ جزءاً من العمل العسكري ما قبل تأسيس الدولة من خلال التحاقهنّ بميليشيات البلماخ والهغاناه الصهيونية، ومن خلال التحاقهنّ بالخدمة العسكرية ما بعد العام ١٩٤٨، ولكن ومع تطوّر الميليشيات الصهيونية إلى جيش منظم مؤسّساتي، تفرّز بطء إنشاء وحدات نسائية تتركز إليها مهام عسكرية تليق أكثر بالعمل النسائي العسكري والتوقف عن الرّج بالنساء في القتال المباشر. في الآن ذاته تمّت مأسسة الإعفاء من الخدمة العسكرية للنساء لأسباب دينية، حتى لا تُضطر النساء اليهوديات المتدينات إلى الانخراط في أداء مهام تحتمّ عليهنّ الاختلاط مع الذكور بما يتعارض مع المبادئ الدينية اليهودية. وقد شكّل هذا الإعفاء المؤسّساتي من الخدمة العسكرية المستند إلى أسباب غير صحية وغير نفسية، الأساس لما سيُعرف لاحقاً بالاستنكاف الضميري؛ أي تمكين الدولة الفرد من الاستنكاف عن أداء الفعل العسكري الذي سيجره أو يجبرها على أداء أفعال تتعارض ضميرياً مع معتقداته الدينية، الثقافية والاجتماعية، وهو ما ارتبط بشكل مباشر بالنساء في إسرائيل دوناً عن الذكور.

هناك ثلاثة مسارات للنسوية الإسرائيلية فيما يتعلق بالتجنيد الإيجابي والخدمة العسكرية؛ الأول، الحركة النسوية التي حاولت منذ تسعينيات القرن الماضي شقّ طريقها إلى وظائف ومواقع عسكرية تُعدّ حكرًا على الذكور في الجيش الإسرائيلي. وقد بدأت هذه الحركة العام ١٩٩٥ عندما تقدّمت شابة إسرائيلية، اليس ميلر، بطلب لدى المحكمة العليا ضدّ قوانين الجيش الإسرائيلي التي تمنعها من الالتحاق بالقوات الجوية الإسرائيلية التي تعرف بقوات النخبة الإسرائيلية. شكّل هذا الطلب زعزعة للعلاقات الجندية القائمة داخل المؤسسة العسكرية، بين مقاومة ذكورية لفتح هذه

للخدمة العسكرية في العام ٢٠٢٠ تمّ منحهم إعفاء كاملاً من الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالصحة العقلية، وهو الإعفاء الذي تحضّل عليه أخو بن أبا الذي يظهر في الفيلم معتقاً لأفكار أخته أو بعضها. بحسب الباحث الإسرائيلي تال كرا-اوز، فإنّ بعضاً من هؤلاء الآلاف الذين تحضّلوا على إعفاء لأسباب نفسية لا بد وأنهم يعانون من مشكلة حقيقية؛ لكنّ الواقع أنّ الحصول على إعفاء لأسباب نفسية، خاصة لدى الذكور، هو الطريقة الأكثر سهولة التي يلجأ إليها لتجنّب الخدمة العسكرية. ذلك أنّ البند القانوني لا يوفر للذكور بند الاستنكاف الضميري على العكس من الإناث، ويمكن قراءة ذلك في سياقين؛ الأول، أنّ بنية الاستعمار الصهيوني هي بنية ذكورية في الأساس، وصورة الذكر اليهودي العضلاتي الصهيوني لم يكن ممكناً ولا يمكن لها التوافق مع واقع استنكاف ذكوري ضميري عن أداء الخدمة العسكرية في الجيش الصهيوني. ثانياً، أنّ حرمان الذكور من بند الاستنكاف الضميري يأتي في سياق رغبة الدولة في عدم منح الذكور أو حتى الإناث اللاتي نادراً ما يتحضلن على هذا النوع من الإعفاء، موقع القدرة على تسجيل موقف معاد لسياسات الدولة الاستعمارية، واعتبارهم مرضى نفسيين بشكل قانوني. بذلك تُكفّن هذه السياسة الدولة والاحزاب الصهيونية من إغناء أي توجهات معارضة جذرية أو جزئية للسياسات الاستعمارية اليهودية في أوساط الشباب الإسرائيلي، مثل معارضة سياسات الاستيطان والاحتلال في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، تعمل على عزل هؤلاء الأفراد المعارضين ضميرياً للخدمة العسكرية عن بقية المجتمع الصهيوني، إما بوصفهم خونة للصهيونية وضحايا الهولوكوست، أو بوصفهم مرضى نفسيين لا يعرفون ما الذي يقولونه.

خطاب المواطنة والتجنيد في إسرائيل

يشكّل أداء الخدمة العسكرية في إسرائيل أحد المداخل الرئيسية في تحديد درجة المواطنة في الدولة؛ فبعد ضرورة أن تكون يهودياً لتكون مواطناً من الدرجة الأولى، تأتي الخدمة العسكرية لتحدّد مدى التزام الفرد الإسرائيلي تجاه الدولة وما يترتب على ذلك من التزام للدولة تجاه الفرد. ومن هذا المدخل يُعتزّر الفلسطينيون، إضافة إلى كونهم عرباً وليسوا يهوداً، مواطنين من درجة ثالثة لعدم أدائهم الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. كذلك يُعتزّر اليهود الحريديم أو الأltra أرثوذكس، مواطنين من درجة ثانية لعدم أدائهم الخدمة العسكرية. في المقابل، تستخدم مجموعات إثنية وثقافية أخرى الخدمة العسكرية للتحضل على درجة متساوية من المواطنة مع اليهود الأشكنازيين الذين ومنذ تأسيس الدولة يهيمنون ثقافياً، سياسياً، هويتانياً

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
<http://tiny.cc/ywgg4>

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
<http://tiny.cc/nkdpal>

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 0970 - 2 - 2966201

فاكس: 0970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

<http://www.madarcenter.org>

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي